الأمم المتحدة

A/69/603–S/2014/834

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٤٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيَّه رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. خالد شفيق
الممثل الدائم

091214 091214 14-65275 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيَّه نسخة من الرسالة الموجهة إليكم من درويش إيروغلو، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة).

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة وضميمتها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا
الممثل

الضميمة

يشرفني أن أشير إلى البيان الذي أدلى به الزعيم القبرصي اليوناني، نيكوس أناستاسياديس، خلال إحدى الجلسات العامة الأخيرة التي عقدتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وأن أوجِّه انتباهكم إلى ما يلي:

من المؤسف أنَّ الجانب القبرصي اليوناني الذي يزعم أنه يشكل ''حكومة جمهورية قبرص''، يُؤْثِر كل عام، خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة، أن يواصل ممارسته المتمثلة في استغلال هذه التسمية بدون وجه حق لتشويه الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بمشكلة قبرص. ولذا فإنني أرى أنه من الضروري وضع الأمور في نصابها بشأن الحقائق السائدة في قبرص منذ أكثر من نصف قرن، حتى قبل أن تطأ الجزيرةَ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

إن جمهورية قبرص القائمة على الشراكة، والتي تأسست بموجب اتفاقي لندن وزيوريخ في عام ١٩٦٠، قد دمرها هجوم الشريك القبرصي اليوناني في عام ١٩٦٣ على الشريك القبرصي التركي وطرده من الآلية الحكومية برمتها. ولم تكن هناك إدارة مركزية مشتركة في الجزيرة لكفالة تمثيل كلا الجانبين أو الجزيرة بكاملها منذ ذلك الحين. وفيما واصل الجانب القبرصي اليوناني زعم أنه يمثل بمفرده ''حكومة جمهورية قبرص''، انصرف كل طرف منذئذ إلى حكم نفسه بنفسه. وبعبارة أخرى، لم يعد هناك منذ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ أي كيان أو سلطة لكفالة تمثيل ''جمهورية قبرص'' لأن أحد الشريكين، وهو الشريك القبرصي التركي، أُخرج بقوة السلاح من جميع أجهزة الدولة. وتوجد أدلة وافرة في هذا الصدد في التقارير ذات الصلة المقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن التي تشمل تلك الفترة.

أما إشارة السيد أناستاسياديس إلى التدخل التركي في عام ١٩٧٤، الذي استلزمته حقوق تركيا والتزاماتها التعاهدية، وسياسات التطهير الإثني التي أُطلق لها العنان ضد القبارصة الأتراك، ووصْفُ هذا التدخل على أنه ''غزو''، والإشارة إلى وجود القوات التركية في الجزيرة بوصفه ''احتلالاً''، فهي أمور لا تعكس الحقائق القانونية والتاريخية للجزيرة. وكما هو معروف جيداً، إن التدخل التركي في عام ١٩٧٤ كان تدخلاً مشروعاً تماماً بموجب القانون الدولي، حيث أنه تم وفقاً لحقوق تركيا والتزاماتها المنبثقة من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. ويشكل وجود قوة السلام التركية في الشمال، من جهة أخرى، الرادع الوحيد والضمانة الفعلية ضد تكرار العدوان على القبارصة الأتراك.

وإذا كان ثمة احتلال في قبرص، فهو استمرار احتلال الجانب القبرصي اليوناني لمقر الحكومة على حساب الجانب القبرصي التركي والجهودِ المبذولة لتسوية مشكلة قبرص. ويستخدم الجانب القبرصي اليوناني التسمية التي تبنَّاها لنفسه بدون وجه حق لخدمة مصالحه الخاصة، وإبقاء الشعب القبرصي التركي، شريكه السابق وشريكه المزعوم في المستقبل، في عزلة دولية، ولإخضاعه لقيود لاإنسانية، مما يؤدي إلى تفاقم حال عدم الثقة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وعليه، وعوضاً عن إبداء الدعم اللفظي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، سيفعل السيد أناستاسياديس خيراً لو أنه يحجم عن أي كلام بلاغة أو نشاط من شأنه توسيع الفجوة بين الجانبين لئلا تزداد صعوبة التوصل إلى حل.

وفيما يتعلق بمسألة الموارد الطبيعية، فمن شأن موارد الطاقة التي تم اكتشافها حديثاً حول جزيرة قبرص أن تحفز التوصل إلى تسوية شاملة، وينبغي بالفعل أن تؤدي إلى ذلك. لكن إصرار القبارصة اليونانيين على اتخاذ خطوات انفرادية على حساب الحقوق المتساوية والمتأصلة للشعب القبرصي التركي في الموارد الطبيعية للجزيرة لا بد من أن يسفر عن نتيجة معاكسة. ولو كان السيد أناستاسياديس صادقاً في هذا الصدد، لكان وافق منذ وقت طويل على مقترحاتي المؤرخة أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢ التي تتناول إمكانية إنشاء لجنة مخصصة معنية باستكشاف تلك الموارد واستغلالها وتصديرها بشكل مشترك.

ومما يثير الاهتمام أن السيد أناستاسياديس، الذي جاهر في بيانه أمام الجمعية العامة بدعم الحوار البناء من أجل التوصل إلى تسوية شاملة، قد انسحب بشكل أُحادي من المفاوضات بعد أسابيع قليلة من ذلك فقط، في وقت كان قادة هذه العملية قد اتفقوا بالفعل على الانتقال إلى المرحلة التالية من المفاوضات التي تنطوي على تقديم تنازلات متبادلة. وهذا التطور، في حد ذاته، هو مثال صارخ على التضارب الواضح بين أقوال زعيم القبارصة اليونانيين وأفعاله. وفي هذه الظروف، لا يمكن للمرء إلا أن يستنتج أن احتمال البدء بمفاوضات موجهة نحو تحقيق النتائج، تنطوي على تقديم تنازلات متبادلة، كان السبب الفعلي وراء قرار السيد أناستاسياديس بالانسحاب من المحادثات. فمن الواضح أنه وَجَدَ من الأنسب تعليق المحادثات، لا إبداء الإرادة السياسية اللازمة أو روح القيادة بالتركيز على الاستفادة من الاتفاقات القائمة والتقدم المحرز حتى الآن بين الجانبين، أو وضعِ الصيغة النهائية لتسوية شاملة في قبرص.

وقد اعتمد السيد أناستاسياديس أيضاً نهجاً انتقائياً ومضلِّلاً للغاية إزاء الإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، من خلال التشديد على العناصر التي يؤيدها فحسب، دون ذكر شيء عن المبادئ التي تكتسي القدر نفسه من الأهمية والتي كان قد أقرَّها

بنفسه في الوثيقة ذاتها، ومنها أنه ستوجد دولتان مكونتان متساويتان في المركز، وأنه سيوضع مفهوم مواطنة مرتبط بكل دولة مكونة، وأن السيادة ستنبع على قدم المساواة من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وفيما هو يشير أيضاً إلى جزء الإعلان المتعلق بمبادئ الاتحاد الأوروبي، فإنه يُغفل عن قصد الجزء الذي ينص على: ”صون طابع الاتحاد القائم على منطقتين وطائفتين واحترامه في جميع أنحاء الجزيرة“. ونتيجةً لذلك، يُظهر الزعيم القبرصي اليوناني شكلاً من عدم الالتزام ومحاولةً للتضليل، من خلال الاستمرار في التعامل بانتقائية إزاء وثيقة توافقية، وعدم احترام أجزائها الأخرى التي أتاحت إصدار إعلان متوازن.

وأشار السيد أناستاسياديس، في كلمته، إلى مرور خمسين عاماً على وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. غير أنه زعم، في موضع سابق من خطابه، أن مشكلة قبرص قد دخلت عامها الأربعين. ويُظهر هذا التناقض الواضح كامل الطابع المضلِّل للكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة.

ولاحظتُ أيضاً مع الأسف أن السيد أناستاسياديس يواصل ممارسةً قائمة منذ أمد طويل تتمثل في استغلال قضية إنسانية تؤثر في كلا الشعبين في قبرص، وهي قضية المفقودين. وهذه المحاولات لا تساعد على تخفيف وطأة الألم لدى أقاربهم وتعطي فكرة خاطئة عن العمل الممتاز الذي تؤديه اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص تمشياً مع ولايتها. وكان الجانب القبرصي التركي يرى دوماً أن هذه القضية الإنسانية ينبغي ألا تُستغل لأغراض الدعاية السياسية، ونتوقع قدراً مماثلاً من التفهم من الجانب القبرصي اليوناني.

وفي الختام، أودُّ أن أكرر دعوتنا إلى الجانب القبرصي اليوناني للعودة، دون أي شروط مسبقة، إلى طاولة المفاوضات، باعتبارها المنبر الوحيد الذي يمكن أن تعالَجَ فيه كل القضايا عن طريق الحوار والتفاهم المتبادل.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) درويش إيروغلو
الرئيس